كلية دار العلوم

الدراسات العليا ــ قسم الشريعة الإسلامية

جهود مجمع البحوث الإسلامية في القضايا الفقهية المعاصرة

دراسة أصولية فقهية

رسالة مقدمة من الطالب/ **سعد محمد عثمان عبد الرحيم**

لنيل درجة التخصص(الماجستير)

إشراف معالي فضيلة

الأستاذ الدكتور /حسين أحمد عبد الغني سمرة

أستاذ الشريعة الإسلامية ورئيس قسم الشريعة السابق بكلية دار العلوم جامعة القاهرة

وعضو لجنة التحكيم للترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات

٢٠١٧م ــ ١٤٣٨هـ

الإهداء

إلى رُوحِ والدي العزيزِ رَحِمَهُ اللهُ تعالى، وأسكنه فسيحَ جنَّاتِه.

إلى والدتي الحبيبةِ وأمِّي الغالية متَّعها اللهُ بالصّحَّةِ والعافية.

إلى والدي مِن بعدِ والدي، فضيلة المهندس محمَّد بشير، رئيسِ جمعيَّة مصرَ المحروسة بلدي، حفظَهُ اللهُ تعالى بحفظِهِ.

إلى مَجْمَعِ البُحوثِ الإسلاميَّةِ بالأزهرِ الشَّريفِ، وعنهُ: معالي فضيلة الأستاذ الدكتور/ محيي الدين عفيفي، الأمين العام لمجمَعِ البحوثِ الإسلاميَّةِ، حفظَهُ اللهُ تعالى.

إلى أهلي وكلِّ مَن له فضلٌ عليَّ مِن قرابةٍ، أو صُحبةٍ، أو جِوارٍ، أو نهلتُ مِن فهمِهِ، وأفدتُ مِن علمِهِ.

إلى كلِّ هؤلاءِ أُهدي هذا العملَ المتواضعَ

واللهَ أسألُ أنْ يجعلَهُ في ميزانِهم جميعًا يومَ القيامةِ.

كلمةُ شُكْرٍ وامتنانٍ:

لايسعُني إلاّ أنْ أتوجَّهَ إلى اللهِ بخالِصِ الدُّعاءِ أنْ يجزيَ الفُضلاءَ الَّذين علَّموني وأرشدوني وهيَّؤني لهذِهِ المرحلةِ، وأخصُّ بالذِّكْرِ **الفقيهَ المحدِّثَ معالي فضيلة الأستاذ الدُّكتور /حسين أحمد عبد الغني سمرة** الّذي أشْرَفَ على هذِا البحث، ووجَّهني برؤيَتِهِ وخبرَتِهِ إلى ما فيهِ نجاحي وفلاحي، ممّا كانَ لهُ الأثرُ الأكبرُ في إخراجِ هذا البحثِ بهذه الحُلَّةِ المتواضعة، فجزاه الله عني خيرَ الجزاء.

كما أتقدَّمُ بأعمقِ الشُّكرِ، وصادقِ العِرفانِ لأستاذَيَّ الكريمينِ:

معالي فضيلة الأستاذ الدُّكتور/ **عبد المجيد محمود عبد المجيد**، أستاذ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، بكليَّة دارِ العلوم، جامعة القاهرة.

ومعالي فضيلة الأستاذ الدُّكتور/ **الحسيني سليمان جاد**، أستاذ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، بكليَّةِ الحقوق، جامعة الزَّقازيق.

واللَّذَيْنِ تفضَّلا عليَّ بقبولِ مناقشةِ هذا البحثِ، والإسهامِ في تقويمِ اعوجاجِهِ، وإثرائِهِ بالتَّوجيهاتِ والخبراتِ، فجزاهُما اللهُ عني خيرَ الجزاءِ.

والشُّكرُ موصولٌ إلى جميع أساتذتي بقسْمِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، بكليَّةِ دارِ العلوم، جامعةِ القاهرةِ، والذينَ تتلمذْتُ على أيديهم، ونهلْتُ مِن معارفِهِم، فلمْ يبخلوا عليَّ بأدنى نُصْحٍ أو توجيهٍ.

ولا يفوتُني أنْ أشكرَ كلِّيَتي كليةَ دارِ العلوم، بجامعةِ القاهرة، والتي أدرجَتْني في زُمرَةِ روَّادها وطلَّابها، فإنْ أحسنْتُ فمِنَ اللهِ، وإنْ أسأتُ فمنّي ومِن الشَّيطان.

واللهَ أسألُ أن يعفوَ عنّا جميعًا

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، سبحانه علَّم الإنسان بالقلم.. وكرَّم أمَّةَ الإسلام على سائر الأمم... اختصَّ بالعلم والتعليم أقواما.. وزادهم رفعةً وتعظيمًا وإكراما.. بهم يُعرف التوحيد والتسبيح.. وهم لأمة المصطفى نور كالمصابيح..وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير إنه على كل شيء قدير، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبد الله ورسوله، لسانُه بلَّغ الرسالة، ويمناه أدت الأمانة، وعلمه أهدى الأنام، ونوره كشف الظلام، فصلاةً وسلامًا دائمين متلازمين على سيد الثقلين محمد بن عبدالله، وآله، وصحبه، الطيبين الطاهرين، والتابعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الحق والدين.

وبعد:

فإنَّ مجمع البحوث الإسلامية يحاول إقامة التوازن بين تعاليم الإسلام، وما تتطلبه الحياة الحديثة من أساليب ومعاملات مستحدثة؛ لذا انصبت اهتمامات المجمع في بحوثه ومؤتمراته على كل القضايا الشائكة التي يتلهف المسلمون على قولٍ فصلٍ يصدر في شأنها، وعليه فقد سلك مجمعُ البحوث الإسلامية طريقًا معينًا في معالجة القضايا الفقهية المعاصرة، بحيث تُعرض أولًا القضية الفقهية على اللجان العلمية المنبثقة عن المجمع مثل: لجنة البحوث الفقهية؛ لدراستها وتمحيصها وتقديمِ الأدلة الشرعية مع مراعاة فقه الواقع، وبعد دراسة اللجان لتلك الموضوعات

تعرض على مجلس المجمع؛ لمناقشتها مناقشةً علميةً موضوعيةً وعرضِ الآراء المختلفة؛ لاختيار أوسط الآراء الفقهية وأكثرها اعتدالًا وتحقيقًا لمصالح الناس في دنياهم وأخراهم، لاسيما أن المستجدات مما تختلف وجوه النظر الفقهي فيها عند إنزال الأدلة الشرعية عليها، كما أن وجوه المصلحة فيها متفاوتة، وقد يخفى وجهٌ منها في وقت ثم يبدو ــ بعد ذلك ـ هذا الوجهُ ويظهر بالنظر والتمحيص، فيختلف القول فيها وفقًا لما يتبدى من تلك المصلحة ومن تلك المعاملات كالتأمين وفوائد البنوك وغير ذلك من المستجدات.

لقد آثرت لفظ "القضايا" ــ بعنوان البحث ــ على لفظ "الفتاوى"؛ لأن أغلب المسائل التي وردت بالبحث هي محل خلاف بين الفقهاء والعلماء المعاصرين، فاشتمالها على الخلاف الفقهي، والنزاع المقبول بين أهل العلم يجعل هذه المسائل أقرب للفظ القضية ــ التي تحمل معنى الفصل بين المتنازعَيْن ــ منها للفظ الفتوى التي لا تمثل سوى مجرد إخبارٍ من المفتي بحكم الشرع في المسألة، دون عرض لذلك الخلاف أو النزاع الفقهي.

كذلك آثرت لفظ "القضايا" ــ بعنوان البحث ــ على لفظ "النوازل"؛ لأن النوازل يغلب عليها معنى المصائب والشدائد التي تنزل بالناس، بخلاف القضايا التي ما هي إلا حوادث مستجدة في حياة الناس، وأشكل على العامة أمرها فاحتاجت لاجتهاد فقهي يبين حكم الشرع فيها.

وأخيرًا اخترت لفظ "القضايا" ــ بالعنوان ــ على لفظ "المسائل"؛ لأن القضية الواحدة قد تتفرع إلى عدة مسائل ، وكل مسألة لها مطالبها المستقلة، كما في قضية التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب، إذ اشتملت هذه القضية على ثلاث مسائل كما يأتي:

المسألة الأولى: تلقيح الزوجة بمني زوجها وهو حي.

المسألة الثانية: تلقيح الزوجة بمني زوجها وهو ميت قبل انقضاء العدة.

المسألة الثالثة: التلقيح الصناعي بمني غير مني الزوج.

أما لفظ "الفقهية" ــ بعنوان البحث ــ فذلك؛ حتى يتحدد مسارُ الدراسة المنصبِّ على الجانب الفقهي فحسب، دون التطرق لبقية الجوانب العقدية أو التفسيرية، أو الحديثية...الخ.

وجاء لفظ "المعاصرة"بالعنوان؛ إشارةً إلى أن أغلب المسائل التي وردت بالبحث إنما هي مسائل مستجدة ـ في عصرنا الحاضر ـ ليس للأولين فيها اجتهاد، وأحيانًا قد تكون المسألة قديمة واجتهد العلماء القدامى فيها، لكن أثير الجدل حولها في أيامنا، وتشكك الناس فيها فأدخلت في القضايا المعاصرة مجازًا أو حكمًا لا حقيقةً.

ووُصِفتْ الدراسةُ بالدراسة "الأصولية الفقهية"؛ تنبيهًا إلى دراسة المسألة من جانبيها: **الأصولي** ـ الذي يستنبط لها الأدلة الأصولية من قرآن وسنة وإجماع وقياس وغيرها من المصادر التشريعية الأصولية ــ **وجانبها الفقهي** الذي يستند إلى آراء الفقهاء واجتهاداتهم الفقهية، وعليه فقد جاء عنوان البحث: **" جهود مجمع البحوث الإسلامية في القضايا الفقهية المعاصرة: دراسة أصولية فقهية".**

- **الدراسات السابقة:**

بعد البحث والتتبع والسؤال لأهل الخبرة من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية لم أجد دراسة علميةً أو رسالةً جامعية في هذا الموضوع ــ وفي حدود علمي ــ فرأيت من الأهمية بمكانٍ أن أخوض غمار هذا الموضوع، بعد طلب العون من الله، ثم رجاء التوجيه من أساتذتي الأجلاء.

- **أهمية الدراسة وأهدافها:**

١- إبراز حيوية الإسلام وصلاحيته لكل زمانٍ ومكانٍ، فما من قضية معاصرة إلا وللإسلام فيها حكم يناسبها، ويراعي فيها مصالح العباد.

٢- التعريف بمجمع البحوث الإسلامية، ودوره الرائد في نشر الإسلام وتوعية المسلمين.

٣- الاستدلال لفتاوى المجمع؛ إذ وردت مجردةً من الأدلة - في غالبها -، ثم ترتيب هذه الاستدلالات في صورة أدلة أصولية من قرآن، وسنة، وإجماع...الخ.

٤- الوقوف على الآراء التي خالفها المجمع، وذكر أدلتهم - أيضًا - في صورة الأدلة الأصولية من قرآن وسنة وإجماع وغيرها، ثم الترجيح مع ذكر أدلته.

- **سبب اختيار البحث:**

١- خلو الدراسات العليا بجامعات مصر فضلًا عن جامعة الأزهر الشريف ــ حسب علمي وبعد بحثي المستفيض ــ من أبحاث مستقلة تبرز جهد هذا الصرح العظيم ــ مجمع البحوث الإسلامية ــ في القضايا الفقهية المعاصرة، والتي تشغل أذهان كثير من المسلمين.

٢- التأكيد على ضرورة الشورى العلمية في القضايا المعاصرة، وإبراز الحاجة الماسة للمتخصصين في العلوم الدنيوية كالطب والاقتصاد وغيرهما مما يتصل بهذه القضايا.

٣- إثراء المكتبة الإسلامية بأهم الأحكام الفقهية الخاصة ببعض القضايا المعاصرة والتي تهم أذهان كثير من المسلمين.

إشكالية البحث:

إن الدراسة تفرض بعض الأسئلة التي تحتاج إلى توضيح، وبيان ليسهل الإلمام بمحتوياتها، ومنها:

١. ما أهم القضايا الفقهية المعاصرة، التي طرحت على مائدة كبار العلماء بمجمع البحوث الإسلامية؛ لدراستها وأخذ القرار فيها؟

٢. ما أهم الأدلة التي يمكن الاستدلال بها على رأي المجمع؟

٣. ما أهم الآراء التي خالفها المجمع في القضايا محل الدراسة، وما أدلتهم ؟

٤. أيهما أرجح رأي المجمع أم رأي من خالفه المجمع؟

- **صعوبات البحث:**

جاءت فتاوى المجمع في صورةٍ تجردت من الأدلة ــ في أغلبها ــ فاضطررت إلى استنباط الأدلة المناسبة، مستعينًا بالمصادر التي تناولَتْها متى وجدت إلى ذلك سبيلا.

- **منهج الدراسة:**

اعتمد البحث على المناهج التَّالية:

أوَّلاً: اتِّباع المنهج الوصفيِّ التَّحليأتي: وذلك بتوصيف القضية عن طريق تحليل وتعريف مفرداتها لغةً واصطلاحًا غالبًا، ثم تعريفها من ناحية المفهوم والمصطلح غالبًا، وجمع الأدلة في كل قضية، وتحليلها.

ثانياً: اتباع المنهج الاستنباطيّ: وذلك بدراسة النُّصوص، بهدف استخراج واستنباط وجه الدلالة منها.

- **طريقة البحث وخطواته:**

١- مهدت لموضوعي بعرضٍ موجزٍ عن مجمع البحوث الإسلامية، وبينت ميلاده، وهيكله العلميَّ، ودوره الرائد في نشر الإسلام وتوعية المسلمين.

٢- جمعت أهم القضايا المعاصرة التي تناولها المجمع، وقسمتها لخمسة أقسام كما يأتي:

أ- قضايا معاصرة في العبادات. **ب ــ قضايا أسرية معاصرة**

ج ــ قضايا طبية معاصرة. **د ـ قضايا اقتصادية معاصرة.**

هـ ـ قضايا عامة معاصرة .

٣- قدمت قسم القضايا المعاصرة في العبادات؛ مسايرةً لكتب الفقه الإسلامي، والتي اعتادت تقديم قسم العبادات على بقية الأقسام، ثم ثنيت بقسم القضايا الأسرية لتمثيله لقسم الأحوال الشخصية في الفقه، وأعقبتهما بقسم القضايا الطبية ثم بقسم القضايا الاقتصادية ثم بقسم القضايا العامة؛ بناءً على عدد قضايا كل قسم، وسميت القضايا بالعامة؛ لكثرة تنوعها، وعدم قربها من قسم بعينه.

٤- انتخبت ستًّا وأربعين قضيةً فقهيةً من قضايا مجمع البحوث الإسلامية، كنماذج يبرز من خلالها جهد مجمع البحوث الإسلامية، وتركت النذر اليسير منها؛ لأسباب منها:

- أن يكون المجمع قد توقف في القضية فلم يُدْلِ فيها برأيٍ مثل: تولي المرأة للقضاء أو الصلاة على الغائب الشهيد.

- أو تكون القضية من المعلوم من الدين بالضرورة كمسالة تحريم الزنا، وبيع الخمر، أو عدم مساواة المرأة بالرجل في الميراث.

- أو تكون القضية قديمةً ولا جدل حولها في العصر الحاضر مثل قضية التوارث بين زوجين أحدهما غير مسلم، وقضية من الأحق بالإمامة؟

- أو تكون القضية بسيطةً لا تحتاج إلى عميق بحث كمسألة مصافحة المسلم لغير المسلم أو جواز المعاش الحكومي، أو حكم زكاة الأموال المودعة، أو الرأي الشرعي في إجبار الطلاب على الدروس الخصوصية.

- أو تكون القضية غامضة لم يضع المجمع لها تصورًا يعنيه أو يقصده يمكن للدراسة أن تسير عليه مثل مسألة قانون التمويل العقاري.

٥- حرصت على الاختصار غير المخلِّ، والتركيز الشديد عند دراسة القضية، فإن تواردت الآيات ذات المعنى الواحد في الأدلة اكتفيت بآية أو آيتين، وراعيت عند اختيار الآية أو الآيتين شمول المعنى، وقربها من المراد، وما قيل في أدلة القرآن الكريم، يقال في أدلة السنة المطهرة، والإجماع، والقياس، والمعقول....الخ.

٦- ابتعدت ــ غالبًا ــ عن التوثيق من خلال المواقع الإلكترونية، إلا عند الضرورة القصوى، كبعض التعريفات التي لم أصل ــ بعد عناءٍ وبحثٍ ــ إلى توثيقها من المصادر المطبوعة، فلجأت لتوثيقها من مواقعها المعتمدة مثل: **تعريف كولاجين الخنزير، وتعريف التطعيم، والترجمة الخاصة بفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/أحمد الطيب حفظه الله تعالى.**

٧- حرصت على توثيق أهم وأحدث إنجازات المجمع خلال عام ٢٠١٥م، فوثقتها من خلال لقاءات خاصة مع المسؤولين بالمجمع.

٨- خرَّجت الأدلة المناسبة ــ لكل مسألة ــ بالبحث من مظانها بالمؤلفات الأصلية أو المعاصرة؛ إذ أصدر المجمع فتاويه مجردةً من الأدلة في الغالب، فاحتجت إلى تخريجها من مظانها، ثم توثيق هذه الأدلة من مصادرها الأصلية.

٩- رتبت الأدلة وجمعتها في صورة أدلة أصولية كمصادر تشريعية بادئًا بالقرآن الكريم، ثم السنة المطهرة، ثم الإجماع، ثم القياس... وقد أستعين بالقواعد الفقهية...وأختمها بالمعقول.

١٠- اكتفيت في كل دليل أصولي بذكر نموذجين أو ثلاثة؛ من الآيات أو الأحاديث، لطالما هذه النماذج سوف تؤدي المعنى المراد؛ طلبًا للاختصار، وهربًا من التكرار.

١١- حرصت على توثيق أوجه الدلالات والمناقشات ــ ما وجدت إلى ذلك سبيلًا ــ وقد أضطر إلى تبيين وجه الدلالة أو المناقشة عند فقد التوثيق بعد البحث والتنقيب، وهذا في القليل النادر بالنسبة لغالبية البحث.

١٢- عند دراسة كل قضية أسلك فيها أحد طريقين هما:

- **الطريق الأول**: وهو الغالب في الرسالة، حيث أقسم فيه القضية لثلاثة مطالب كما يأتي:

أ- المطلب الأول: رأي المجمع، والاستدلال له.

ب-المطلب الثاني: الرأي الذي خالفه المجمع، وأدلته.

ت-المطلب الثالث: الرأي الراجح، وأدلته.

وأحيانًا أحتاج لتقسيم القضية لمسألتين أو أكثر إذا كانت متفرعةً، وفي هذه الحالة تمثل كل مسألة في القضية، وكأنها قضية مستقلة من حيث دراستها من خلال المطالب الثلاثة.

- **الطريق الثاني**: وهو قليل في الرسالة، وهو خاص بالمسائل المتفق عليها أو التي لم أجد فيها مخالفًا ــ بعد البحث والتنقيب ـ للمجمع، حيث لم أحتج إلى تقسيم القضية لمطالب ثلاثة، بل أكتفي بذكر رأي المجمع وأدلته مع الإشارة إلى أن المسألة متفق عليها ، أو ليس للمجمع فيها مخالفٌ فيما أعلم بعد البحث والتقصي.

١٣- وثَّقت رأي المجمع والرأي الاخر في القضية من مظانِّها، ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

١٤-ذكرت آراء الفقهاء القدامى في كل قضيةٍ ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

١٥- وثّقت الأدلة التي استند إليها كل رأي كما يأتي :

- وثَّقتُ الآيات القرآنية بذكراسم السورة، ورقم الآية إن كانت كاملةً، أو رقمها مع الإشارة إلى كونها جزءًا من الآية.
- تخريج الأحاديث من مظانِّها، وعزوها إلى مصادرها، وبيان حكم العلماء على الحديث من حيث القوة أوالضعف ما أمكن ذلك باستثناء ما أخرجها البخاريُّ ومسلمٌ أو أحدهما.

- **طريقتي في تخريج الحديث كما يأتي:**

١. ذكر الكتاب الحديثي بادئًا بالكتب الستة ثم مسند الإمام أحمد ثم موطأ الإمام مالك ثم بقية الكتب الحديثية كالمصنفات وسنن الدارقطني والبيهقي وغيرها، فأقول: رواه البخاري أو النسائي مثلًا.

٢. ثم أذكر اسم الصحابي الذي روى الحديث، ثم أذكر رقم الحديث، ثم أذكر الكتاب والباب ثم الصفحة والمجلد، أو أذكر مسند الصحابي بدلًا من الكتاب والباب في مسند الإمام أحمد؛ لمنهج المسند في التأليف.

٣. أخيرًا: أذكر درجة الحديث - فيما عدا البخاري أو مسلم ــ عند علماء الحديث القدامى من كتبهم، وأكتفي بحكمهم، فإن لم أجد بحثت عن حكم علماء الحديث المعاصرين على ذات الحديث من خلال كتبهم المعنية بذلك.

٤. أتحرى عند تخريج الأحاديث تلك الأحاديث الصحيحة، وأترك الضعيف ما أمكن ذلك، فأقدم المتفق عليه على غيره ثم صحيح البخاري ثم صحيح مسلم، ثم بقية الكتب الستة، ثم مسند أحمد أو موطأ مالك، ثم بقية المصادر الحديثية.

٥. حرصت على جعل الصحابي الراوي في الهامش لا في المتن، إذ يحتاج ذكره في المتن ترجمةً له، وما أسهل الترجمة للصحابة رضي الله عنهم، ولكن لجأت لذلك طلبًا للاختصار، مع العلم بأنني خالفت ذلك عند الحاجة لذكر الصحابي في المتن.

١٦-ترجمت للصحابة والأعلام غير المشهورين، وتركت المشهورين منهما كالخلفاء الأربعة والعبادلة كابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن عمرو بن العاص، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها من النساء، وتركت الترجمة لأئمة المذاهب الأربعة (أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد) رضي الله عنهم جميعًا، لواسع شهرتهم.

١٧-ترجمت للعلماء المعاصرين من كتبهم فإن لم أجد، لجأت للِّقاءات الخاصة لإثبات ما لا أعلم عنهم، فإن لم أجد حاولت ترجمتهم من الموقع الالكتروني الخاصة بهم، فإن لم أجد حاولت ذكر أسمائهم في الهامش،عجزًا مني عن ترجمتهم.

١٨-وثقت أقوال الصحابة رضي الله عنهم وأخبارهم من المصادر الحديثية ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، فإن لم أجد عزوت الخبر إلى مصدره أيًا كان فقهيًا أو أصوليًا مثلًا.

١٩-وثقت القواعد الفقهية والأصولية التي وردت بالبحث من مظانها المعتمدة.

٢٠-أفردت مطلبًا مستقلًا في التمهيد؛ لبيان السمات والخصائص الغالبة على فتاوى المجمع، ومن ثَمَّ التعرف على منهج المجمع في معالجة القضايا الفقهية المعاصرة.

٢١-اضطررت إلى عمل لقاءات خاصة؛ لتوثيق أهم وأحدث إنجازات مجمع البحوث الإسلامية، والتي لم أسبق لتوثيقها، فالتقيت بقيادات مجمع البحوث الإسلامية بدايةً من معالى **فضيلة الإستاذ الدكتور/ أمين عام المجمع**، وحتى أصحاب الفضيلة من الأمناء المساعدين ومدراء عموم الإدارات العامة بالمجمع، فالتقيت بهم وسجلت - كتابيًا - أهم وأحدث إنجازات المجمع كلًا حسب دوره بالمجمع.

٢٢-في الختام عرضت نتائج البحث وبعض التوصيات والمقترحات، ثم الفهارس العلمية اللازمة كما يأتي:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- فهرس الأعلام
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات.

خُطَّةُ البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وكل فصل اشتمل على عدة مباحث، وخاتمة، وفهارس، واحتوى كل مبحث على ثلاثة مطالب فيما عدا إحدى عشرة قضية لم تشتمل على أيٍّ مطالب كما يأتي:

تمهيـــــــــــد: وفيه التعريف بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف

ويحتوي على أربعة مطالب كما يأتي:

- **المطلب الأول :** نشأة المجمع وتأسيسه.
- **المطلب الثاني :** هيكل المجمع وإداراته .
- **المطلب الثالث:** الدور الرائد لمجمع البحوث في نشر الإسلام وخدمة المسلمين.
- **المطلب الرابع:** منهج مجمع البحوث الإسلامية في معالجة القضايا الفقهية المعاصرة.

الفصل الأول: قضايا معاصرة في العبادات ورأي المجمع فيها

ويحتوي على ثمانية مباحث كما يأتي:

- **المبحث الأول : حكم توحيد الأذان في المدينة الواحدة:**

ويحتوي على ثلاثة مطالب كما يأتي:

- **المطلب الأول:** رأي المجمع، والاستدلال له.